

# امتحان الخوفا بالحدوث

للرئيس محمد منسي محمود

اسم نكح قضية الاحتجاج بالحديث تشغل فكر احد من النحاة  
الاولى والراشدين اعلم النحو ، المستقرئين لاحكامه من لسان العرب .  
استدلوا النحاة حول الاحتجاج بالشعر ، والاحتجاج باقوال  
العرب والقرائين ، ولكن احدا منهم لم يحاول ان يبدي رأيا حول  
الاحتجاج بالحديث . فليس لاذ هؤلاء بالصمت ؟ ان النبي قال قوائمه  
الشهيرة : (1) « انما ائصح العرب بيد انسى من قرئش » فقام تترك  
هذه القوية مجالاً لحد في المناقشة ، وكأنها تجعل الاحتجاج بالاحاديث  
أمرًا مستأداً به كما هو الامر في الاحتجاج بالقرآن الكريم ؟ . ام لان  
الوضع في الحديث كثر وترايبك الحديث صعب على هؤلاء النحاة الاوائل  
الذين كانوا يتحزون الدقة ويتشددون التشدد كله ان يبذروا ما هو  
الرسول وما هو ايسر له ؟ ام لان الحديث روي بعض منه بالمعنى فاشتمل  
على لفظ غير لفظ النبي ، واعراب غير اعراجه ، وتصريف في اللفظ  
غير تصريفه ، الامر الذي جعل هؤلاء يتخرجون في البت في هذه القضية ؟

يبقى لى ان هذه الاسباب جميعا جماعت هؤلاء واودون بالصمت  
يون ان يصروا يقول او راي ، وكان الوقت لسم يحن بعد للتماع في مثل  
هذه القضية . ولو بؤوا فيها كما بؤوا في الاحتجاج بنصوص الشعر  
والنحو لسا كان هناك مجال لاحسد من النحاة المتأخرين في الذهاب فيها  
بذاهب ، وبإقامة ، والادلاء بآراء متناقضة والتحمل على بعضهم بعضا ،

(1) الخوفا بالحديث ( النحاة ) . النهاية في غريب الحديث 1 : 171 .

ولما امتد هذا الخلاف ازمنا متعاقبة ناهسر كثيره في شرح الحاشية  
الذين بحثوا هذه القضية ونلقوا جوانبها الجديدة .

ولعل افراط ابن مالك في الاستشهاد بالحديث اثره اشد من  
الذي اثار قضية الاحتجاج بالحديث ، واوسع النفاذ في عصره وبسببه  
عصره انه خرج على سنة الاولين ، واتسه شق مذهبنا بهذا لا يفتقر  
له . وجعلهم يحاولون كد عقولهم لمطالعة الناس بتأويل وآراء  
فكان حصيلته ذلك آراء ثلاثة رئيسية :

**الاول :** لا يجوز الاحتجاج بالحديث مطلقا لاسباب عديدة اولها :  
أن الحديث مروى بالمعنى دون اللفظ ، وما دام كذلك فنحن من الناحية  
وما اعترافنا من تسريف او اعراب ليس من نطق الرسول ولا من لفظه .  
وثانيها : ان الحديث وقع فيه لعن كثير ، لان اغلب روايته اخرجت  
بمقتضى اللسنة العربية . وثالثها : ان اوائل النساء من النسبة اليهودية  
والكوفيين ، النحاة المتأخرين في بغداد والاندلس وغيرهم ينادوا بالاحتجاج  
وابرز من قال (٢) بهذا الرأي ابو حيان ، وابن النجاشي ،  
والسيوطي .

**الثاني :** رأى (٣) الشاطبي ، الذي وقف بوقتنا وسطا بين الناس  
والتجوز، يرى انه يجوز الاحتجاج بالاحاديث التي اعتنى بها اللطفا  
لمسود خاس ، كذلك التي قُصد بها بيان نفاقه ، وكالاتل الشريعة .  
ولا يجوز الاحتجاج بالاحاديث التي اعتنى روايتها بالمعنى دون اللفظ .  
وقد تبع الشاطبي ابا حيان في نفيه احتجاج احد بن النساء الا ان يصرح

**الثالث :** التجوز مطلقا ، وقال به ابن مالك والرحماني  
الذي زاد عليه جواز الاحتجاج بتلام اعدل البيت ونحوه الا انه لم يصرح

(٢) انظر : خزنة الادب ١ : ١٠ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ١ : ١٢ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ١ : ٦ .

وقال به أيضا الصامري (٥) وابن الصلاح (٦) . غير ان اشد هؤلاء تمسكا امثا الرأي ولاكثرهم دفعا عنه امام ابي حيان ، ابن الطيب المبرور ، فترجحه على اقتراح السيوطي ، ولعل ابرز ما بنى عليه دفاعه :

أن القول (٧) ان القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا اثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على انهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه .

ان القول (٨) ان الاحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قول باطل ، لان المتواتر، وان كان قليلا، مجزوم بأنه من كلام النبي ، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم الا قليلا، مجزوم بأنه من كلامه ، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في اثبات القواعد كالقرآن .

امثا القول (٩) ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون اللفاظ، فالخلاف فيه مشهور . وكما اجازه قوم منعه آخرون ؛ بل ذهب الى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين . وان بعض الائمة شدد في الرواية بالمعنى غاية التشديد ، فمنع تقديم كلمة على كلمة آخرون ، محرفا على آخر . وذهب بعض الائمة الى انه لا تجوز الرواية بالمعنى الا لمن احاط بجميع دقائق علم اللفظة، والا فلا يجوز له الرواية بالمعنى .

امثا القول (١٠) بتعدد رواية القصة الواحدة ، فالرد عليه بان تعدد القصة الواحدة بالمعاني المختلفة صحيح موجود في كثير من

١٤ : المصدر نفسه ١ : ١٤

(٦) ابي حيان ، المصدر نفسه ١ : ١٥

(٧) ابن الصلاح ، المصدر نفسه ١ : ٣٧

(٨) المصدر نفسه ، رواية ٣٦

(٩) غير الصلاح ، رواية ٤٠

(١٠) المصدر نفسه ، رواية ١٢

الإحاديث ، فقد كان النبي يبيد الكلام المرزوق وأكثر لتفقد الورد وال  
وإزالة الإبهام . وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول :  
تكرار الكلام ثلاث مرات ؛ وقصد وضع البخاري بإسناد السبعة :  
اعساد الحديث ثلاثا ليفهم عنه .

وأخسر دفاعاته (١١) ان صحيح البخاري مع التمهيد والتمهيد  
سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين حديثا بالكسر ، وكان البخاري  
المخالفة لظاهر الأعراب فيه تكاد لا تبلغ أربعين ، ورغم ذلك لم يرد  
شراحه وإزال النقاب عن وجوه أشكالها ابن مالك في ما ذكره في  
صحيح البخاري بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابية .

وتضيئة الاحتجاج بالحديث هي في حقيقتها ذات جانبين يشتمل  
دراسة أحدهما مستقلا عن الآخر ، وان كان كل منهما يكمل الآخر  
ويلقي الضوء عليه :

**الجانب الأول : الامتاء في الاحتجاج بالحديث : هل يجوز أو لا يجوز ؟**

**الجانب الثاني : هل احتج النخبة الأوائل بالحديث أم لا ؟**  
كانت بداية الاحتجاج به ؟ وما حججهم ان كانوا عدلوا به ؟

أما الجانب الأول فقد بُتَّ فيه مجمع اللغة العربية التي  
الاحتجاج بعد ان وضع شروطا (١٢) ومتاييس للأخبارات الثابتة  
يُحتج بها .

وأما الجانب الثاني فقد بقي المجال فيه مفتوحا أمام الزمان  
المعاصرين للتنقيب والتفتيش ، ولتبيين : هل كان الحديث مصادرا  
مصادر الاحتجاج أو لا ؟ وقد نفسى الدكتور (١٣) شروطه في

(١١) المصدر نفسه ورقة ٤٤

(١٢) انظر : كتاب مجع اللغة العربية في ٢٠ عبا . التاسعة

(١٣) انظر : المدارس النحوية ص ١٧ ، ص ٨٠

والدكتور (١٩١) محمد الرحمن السيد احتجاج اوانل النجاشي عمرو بن  
 النجاشي في الفهارس، وسيدويه، وغيرهم، بالحديث . وعند (١٩٠)  
 الأستاذ صاحب الراوي ابن خروفه (ت ٥٦٠٩) أول من احتج به . بينما  
 عند (١٩٢) الشيخ محمد الخضر حسين ابن حزم سابقا لابن مالك نسي  
 في الفهارس . أما الدكتور أحمد مكي الانصاري فقد نسب (١٩٧) اولى  
 الاستدلال به إلى التمام . وكان الدكتور عبد الفتاح شابي دقيقا في  
 تلمحه حين بحث في هذا الموضوع إذ جعل ابا علي الفارسي اسبق  
 من ابن خروفه ، لأنه لا يستطيع — كما فكر — ان يدعي انه أول من  
 احتج به (١٩٤) « وانما اعلم ان صاحب اول من اعتمد الاحاديث  
 في الاحتجاج القوي والنجوي والمرضي لان هذه قضية عريضة تستلزم  
 تسمية اول النجاشي الذين سبقوا ابا علي ؛ ولكني لكتفي بتقرير  
 ان ابن خروفه هو ابن خروفه في الاحتجاج بالحديث في مسائل  
 النجاشي والسيدويه » .

وانما يتنبه احد قبل عثمان مكي الى احتجاج سيدويه بالحديث  
 القوي ، فقد ذكر (١٩٦) انه عثر في ثانيا الكتاب على ثلاثة احاديث وكده  
 بنسبته على ذلك أول من احتج به ؛ وتابمه في ذلك كل من الدكتور (٢٠٠)  
 احمد مكي الانصاري ، والدكتور (٢١١) موسى بنساي ، والاستاذ احمد  
 راتب النجاشي . وعند ان زاد (٢٢٢) ما بها حديثين آخرين .

(١٩١) انظر : مقدمة البصرة من ٢٥٩

(١٩٢) انظر : نظرات في اللغة والنحو من ٢٠

(١٩٣) انظر : حواشي في العريضة من ٢٢

(١٩٤) انظر : ابو زكريا النجاشي من ٢٤١

(١٩٥) انظر : الفهارس من ٢٠٢ - ٢٠٣

(١٩٦) انظر : انوار في النحو العربي من ١٥٧

(١٩٧) انظر : سيدويه والقراءات من ٤٢ ( الحاشية )

(٢٠٠) انظر : الاحتجاج في شرح النجاشي من ٨٤ ( قسم الدراسة )

(٢١١) انظر : ما بعد كتاب سيدويه من ٥٧ - ٥٨

ومن يستقصي هذا الموضوع بعناية، وينتخص كسب الاكفمين  
يتمين ان سيبويه ليس اول من احتج بالحديث، وليس هو صاحب هذه  
المسنة ، وانما سبقه اليها اوائل النحاة الذين اخذوا على عاتقهم  
شق طريق القواعد العربية في النحو والصرف بجدّ وعناء . واول  
هؤلاء - حسب ما توصلت اليه في هذه الدراسة - ابو عمرو بن  
العلاء ( ت ١٥٤هـ ) ؛ وابو عمرو هذا استاذ استاذ سيبويه ، وتلميذ  
تلميذ ابي الاسود الدؤلي - فقد اورد الزجاجي القول الاتي : (٢٣)  
« اعلم ان للعلماء في اشتقاق النبي تولين : اما سيبويه في حكايته  
عن الخليل فيذهب الى انه مهموز الاصل من انبا عن الله ...  
فالنبي في مذهب هؤلاء فعيل بمعنى فاعل، ولامه همزة ابدلت ياء  
وادغمت فيها التي قبلها فقيل نبي، كما ترى ... وقيل : القول الاخر  
مذهب جماعة من اهل اللغة، وهو راي ابي عمرو بن العلاء ، قالوا  
ليس بهموز الاصل ، وانما هو من النباوة، وهي الرفة ، فانه قيل :  
نبا ينبو : اي ارتفع على الخلق وعلا عليهم ، ولامه واو قلبت ياء  
لوقوعها بعد ياء ساكنة ، وادغمت الاولى في الثانية فقيل نبي كما  
ترى . وهمزة على هذا المذهب خطأ غير جائز ، وعلى المذهب الاول  
جائز همزة وترك همزه ، لان ما كان مهموز الاصل فتخفيفه جائز ،  
وما لم يكن مهموزا في الاصل فهزه لحن، الا ما كانت فيه علة موجبة .  
وقال هؤلاء، والليل على صحة مذهبنا ما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم، ان رجلا قال له : يا نبيء الله ، فهزه . فقال له عليه  
السلام : (٢٤) ( لست بنبيء الله، ولكنني نبيء الله ) ، فقال القائلون  
بالمذهب الاول : هذا حديث مرسل رواه حمزة . »

وهذا القول فيه امران صريحان :

**الاول :** كان ابو عمرو بن العلاء ممن يحتجون بالحديث، فقد دهم

(٢٣) اشتقاق اسماء الله من ٥٠٤ - ٥٠٦

(٢٤) النهاية في غريب الحديث ٣/٥

رأيه في عدم همز النبي بقوله صلى الله عليه وسلم رداً على الرجل :  
( لست بنبيء الله ولكنني نبي الله ) .

**الثاني :** لم يكن الخليل وسيبويه يرفضان الاحتجاج بالحديث أو  
أو يمتنعانه. وإذا كانا يرفضان فانما يرفضان الاحتجاج بالحديث المرسل ،  
ولم يرفضا الاحتجاج بالحديث المذكور لانه قول الرسول وانما لانه  
مرسل، والمرسل (٢٥) نوع من انواع الحديث الضعيف لعدم اسناده .

صحيح ان هذا الحديث استشهد به ابو عمرو في ميدان علم  
النحو . الا ان من يستشهد بالحديث في الصرف يستشهد به في  
النحو . فالصرف اقرب الى النحو من اي علم آخر، واشد صلة به  
من الترقيق أو علم اللغة . وكانا الى فترة طويلة من الزمن علما  
واحداً ، سلا فيما بعد ولكن الصلة بينهما بقيت قوية . هذا بالاضافة  
الى ان الصرف يبحث في ما يطرا على الكلمة من زيادة او نقصان او  
تغيير، بينما يبحث النحو غالباً في ما يتناوب على آخرها من حركات  
الاعراب المتناوب العامل ، فالاول اكثر (٢٦) صعوبة والافناء فيه اشد  
خطورة .

اماً بالنسبة لاحتجاج الخليل فقد اورد الزجاج نصاً آخر فيه  
« كان يصح بحديث النبي (٢٧) : « لا تدخل الجنة الا نفس مؤمنة مسلمة » في  
موضوع وصف الذكر والمؤنث، قال الزجاج (٢٨) : « فأما ما كان من صفات  
المؤنث نحو : طالق طامث . فاذا سميت به رجلاً انصرف، لانك انما سميت  
بمفظ مذكر ووصف به مؤنث ، قال الخليل : المؤنث الذي يوصف

(٢٥) انظر : اصول الحديث ص ٣٢٤

(٢٦) انظر : المتصف ٤/١ ( المقدمة )

(٢٧) انظر : صحيح مسلم ، كتاب الايمان حديث ١٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وسنن ابن

ماجيه . كتاب السيام ، حديث ٢٥

(٢٨) ما يتصرف . وما لا يتصرف ص ٥٨

بالمذكر بمنزلة شيء، كأنك قلت : شيء طالق . قال : والمؤنث الذي يكون صفة للمذكر نحو قولهم : رجل رُبعة ، وامرأة رُبعة ، ورجل نُكحة ، وجمل خُجاة ، قال الخليل : لفظ الذُكر في هذا الذي وصف بالمؤنث بمنزلة سلعة ، كما جاء في الخبر ( لا تدخل الجنة الا نفس مؤمنة مسلمة ) .

فسيبويه اذن يأتي ثالثا في الاحتجاج بالحديث - حسب ما توصلت اليه - وليس الاول كما ذكر .

اما الاحاديث الثلاثة التي ذكر عثمان فكي ان سيبويه احتج بها، وتابعه في الموافقة عليها د. احمد مكي الانصاري . و د. بناي ، والاستاذ النفاخ ، فساحاول ان اقف عندها واحقق في امرها لابدي رأيا نحوها .

واول هذه الاحاديث ورد في باب « ما يكون فيه هو وانت وانما ونحن واخواتهن فصلا » قال سيبويه (٢٩) : « واما قولهم (٢٠) ( كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ) ، ففيه ثلاثة اوجه : فالرفع وجهان ، والنصب وجه واحد . فأحد وجهي الرفع ان يكون المولود مضمرا في يكون ، والابوان مبتدان ، ومما بعدها مبني عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود ابواه اللذان

(٢٩) الكتاب ٢ : ٣٩٣ ( دار القلم )

(٣٠) الحديث في موطأ مالك : باب الجنائز نصه . . . « كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه » . وفي مسند ابن حنبل ورد في صيغ مختلفة احداها ٢ / ٣٤٦ : « ما من مولود الا يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه » . وفي صحيح الترمذي ، ابواب القدر : « كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » . وفي سنن أبي داود ٢ / ٥٣١ . كتاب السنة . باب ذراري المشركين : « كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه » . وقد ذكر النفاخ خطأ انه في باب القدر من كتاب السنة لسنن أبي داود

انظر : شواهد سيبويه ص ٥٧

وقد استفاد من هذا الحديث أبو علي الفارسي واورده كما اورده سيبويه انظر : الايضاح ص ١٠١

يهودانه وينصرانه . والوجه الآخر : ان تعمل يكون في الابوين ويكون :  
هُما : مبتدا ، وما بعده ، خبرا له . والنصب على ان تجعل هُما  
نصلا .

ومع ان هذا الذي استشهد به سيبويه حديث نبوي ، الا ان  
الضمير ، هما ، وهو موطن الاستشهاد والذي جاء بالحديث من أجله ،  
لم أثر له على ذكر في كتاب من كتب الحديث ، ولم يرد في نص من  
نصوصه ، وكان سيبويه ساق الحديث النبوي هذا للاستفادة منه في  
ميدان النحو بمد تخيله هذا الضمير لتوضيح ما يذهب اليه . ويبدو  
ان سيبويه احس بالمخالفة وتخوف ان ينسبه بعد ان ادخل فيه ما  
ادخل ، فسبق ذكره بقوله : « كقولهم » وكان ما يستشهد به عبارة  
نثرية عادية ، والصيغة المشهورة للحديث (٢١) :  
( ما من مولود الا يولد على الفطرة فابواه يهودانه ، او ينصرانه ، او  
مجسانسه ) .

ولذلك فان هذا الحديث لا يجوز — وفقا لما ذكرت — ان يكون  
في عداد الاحاديث التي استشهد بها سيبويه ، ما دام موطن الشاهد ،  
وهو ضمير الفصل « هما » والذي يركز حديثه عليه ، ليس من لفظ النبي .

وثانسي الاحاديث ، ورد في عمل اسم التفضيل ورفعها اسما  
بارزا ؛ قال سيبويه (٢٢) « وتقول : " ما رايت رجلا ابغض اليه الشرُّ  
منه اليه ، وما رايت احدا احسن في عينه الكحلُّ منه في عينه " ، ومثل  
ذاك (٢٣) ( ما من ايام احبُّ الى الله عز وجل فيها الصومُ منه نسي

(٢١) صحيح البخاري . باب الجنائز ٢ / ٩٥

(٢٢) الكتاب : ٢ / ٢١ - ٢٢ ( دار العلم )

(٢٣) الحديث في ميزان الاعتدال ٤ / ١٠٠ « ما من احب الى الله ان يتعبد له فيها من  
ايام العشر » . وفي صحيح الترمذي . ابواب الصوم « ما من ايام العمل الصالح  
يؤمن احبُّ الى الله من هذه الايام العشر » . وفيه ايضا عن ابي هريرة عن النبي  
صلَّى الله عليه وسلم قال : « ما من ايام احب الى الله ان يتعبد فيها من عشر  
ذي الحجة » .

عشر ذى الحجة ) وان شئت قلت : ما رايتُ احدا احسنَ في عينه الكحلُ منه ، وما رايت رجلا ابغضَ اليه الشرُّ منه ، وما من ايام احبَّ الى الله فيها الصومُ في عشر ذى الحجة » .

ومع ان ما استشهد به سيبويه يختلف في بعض الفانله عما ورد في كتب الحديث ككلمة « الصوم » التي لم اعثر عليها في رواية من الروايات، والتي حلت محل « ان يتعبد له فيها » او محل « العمل » ، الا ان موطن الشاهد ثابت وهو كلمة « احب »، وانها رفعت اسما ظاهرا وهو « الصوم » الذي ورد محل « العمل » في احدى (٢٤) روايات الحديث ؛ ولذلك فان هذا الحديث يعد واحدا من الاحاديث التي كان يحتج بها سيبويه .

وقد استشهد به المبرد، ولكنه ذكره كما يذكر عبارة نثرية. قال في باب مسائل « افعل مستقصاة » (٢٥) : « وكذلك لسو قلت : ما من ايام احبَّ الى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة ، او تؤخر الصوم ومعناه التقديم »؛ وقد أخذه عن سيبويه كما هو ؛ ولما كان سيبويه ساقه من غير ان ينسبه فقد التبس الامر على المبرد ، فأورده من غير معرفة بأنه حديث نبوي، ظناً منه انه عبارة نثرية؛ وهذا ما اوجاه اليه تعبير سيبويه. وقد وقع (٢٦) ابن السراج في ما وقع فيه المبرد استاذة . ولو كان يعلم المبرد ( ت ٢٨٥هـ ) وابن السراج ( ت ٣١٠هـ ) ان ما يستشهدان به حديث، لما التزما بكل لفظة أوردها سيبويه فيه ، وبخاصة كلمة « الصوم » التي لم تذكر في رواية من الروايات؛ وذلك لان كتب الصحاح كانت قد بدأت تنتشر وتشيع في عصرهما ، واولها صحيح البخاري ( ت ٢٥٦هـ ) . ولكنها لم يفعل ذلك .

(٢٤) انظر : مسند احمد بن حنبل ٢ / ١٣١ - ١٣٢ احد نصوص الحديث فيه : « ما من ايام اعظم عند الله ولا احب اليه العمل فيهن من هذه الايام العشر »

(٢٥) المتنضب ٣ : ٢٥٠

(٢٦) انظر : الاصول في النحو = ١ : ١٥٥

وقد علق (٢٧) محمد عضيمة ، محقق المتنضب ، على الاسموني ، في شرحه لانه جعله حديثا . وذكر ان الراوية في كتب الصحاح : البخاري، والترمذي، وسنن ابن ماجة، وسنن النسائي، ليس فيها « احب » رافعا للاسم الظاهر . فانكر عليه ذلك . ومع ان ما نسبه عضيمة الى الصحاح صحيح ، الا ان « احب » رويت رافعة اسما ظاهرا في احدى روايات مسند ابن حنبل، كما اشرت قبل قليل .

اما الحديث الثالث الذي ذكره عثمان فكي ، فهو ما ورد في موضوع التنازع : قال سيبويه في الاستغناء عن الفاعل احيانا لمعرفة من السياق : « ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب قوله عز وجل (٢٩) : ( والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ) فلم يعمل الاخر فيما عمل فيه الاول ، استغناء عنه ؛ ومثل ذلك (٤٠) ( ونخلع ونترك من يفجرك ) » .

وهذا الحديث نصه مطابق لما روي فليس فيه ما يمنع ان يكون عداد الاحاديث التي احتج بها سيبويه .

وقد اضاف (٤١) الاستاذ النفاخ الى هذه الثلاثة، التي شارك فيها عثمان فكي، حديثين آخرين انفرد بهما وعددهما ايضا مما استشهد به سيبويه في كتابه :

احدهما في باب « ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على ما

(٢٧) انظر : المتنضب ٣ : ٢٥٠ ( الحاشية ) .

(٢٨) انظر : شرح الاسموني ٢ : ٣٩٠ .

(٢٩) الاحزاب آية ٤٥

(٤٠) الحديث ب : النهاية في غريب الحديث ٣ / ٤١٤ . و اشار النفاخ الى انه قطعة من دعاء القنوات اخرجها الطحاوي في معاني الآثار ص ١٤٧ . وقد ورد بعض لفظ الحديث مغلوطا في دراسة الدكتور بناي للايضاح في شرح الفصل ص ٨٥ اذ ورد : « ونخلع ونترك من يفجرك »

(٤١) انظر : قواعد سيبويه ص ٥٧ - ٥٨

هو قبله من الاسماء المبهمة « قال سيبويه (٤٢) : « وقد تقول هو عبد الله وانا عبد الله فاخرا او موعدا : اي اعرفني بما كنت تعرف ، وبما كان يملكك عني ؛ ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها او تطلقه فيقول : انا عبد الله كريما جوادا، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول (٤٣) ( اني عبد الله ) مصفرا نفسه لربه ثم يفسر حال العبيد فيقول (٤٤) ( اكلأ كما ياكل العبد وشاربا كما يشرب العبد ) . »

وهذا الذي اورده سيبويه لا يعد من بين الاحاديث التي احتج بها سيبويه لامور ثلاثة :

اولا : ان الطريقة التي ساق بها سيبويه هذا القول لا توحى الى انه استشهد به حديثا نبويا ، وانا توحى الى انه يأتي بعبارة نثرية استوحاها من الحديث في رواياته المتعددة والتي اشترت اليها في الحاشية .

ثانيا : ان الصياغة التي أتى بها سيبويه تختلف عن الروايات التي روى الحديث بها كتب السنن .

ثالثا : ان موطن الاستشهاد الذي مثل به سيبويه يختلف في لفظه وفي اعرابه عما ورد في كتب السنن ؛ فان كلمة « اكلأ » التي اوردها سيبويه ، والتي هي موطن الاستشهاد، حلت محل « اكل »؛ فالكلمة الاولى اسم والثانية فعل مضارع ؛ الاولى منصوبة على انها حال ، بينما الثانية هي وفاعلها اما ان تكون في محل رفع خبر على انها خبر ان ، او في محل نصب على

(٤٢) الكتاب ١ / ٢٥٧ ( بولاق )

(٤٣) حقق عبد السلام هارون قول سيبويه هكذا : « وتقول ( اني عبد الله ) مصفرا نفسه لربه ، ثم تفسر حال العبيد فتقول : ( اكلأ كما تاكل العبيد ) . » الكتاب ٢ / ٨٠ ( دار القلم )

الحديث في طبقات ابن سعد ١ : ٢٨١ . وفي سير اعلام النبلاء ٢ / ١٢٧ : « اكل كما ياكل العبد ، واجلس كما يجلس العبد » . وفي طبقات ابن سعد ١ / ٢٧١ : « اكل كما ياكل العبد واجلس كما يجلس العبد ، فانما انا عبد » . وفي التبيين ٢ / ٢ : « انا انا عبد ، اكل كما ياكل العبد ، واجلس كما يجلس العبد » .

## انها حل .

امّا ثانيهما فهو ما اوردته سيبويه في باب « من المصادر ما ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره » قال (٤٤) : « واما (سُبُوحًا) (٤٥) قُدُوسًا رَبُّ الملائكة والروح ) فليس بمنزلة سبحان الله ، لان السُّبُوح والقُدُوس اسم، ولكنه على قوله : انكر سبوحا قدوسا ، وذلك انه خطر على باله او ذكره ذاكر فقال : سبوحا اي ذكرت سبوحا ، كما تقول : اهل ذلك ، اذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء او بدم كأنه قال : ذكرت اهل ذلك » .

وما استشهد به سيبويه هذا ليس واحدا من الاحاديث النبوية كما تراءى للنفخ ، ذلك ان « سبوحا قدوسا » وردتا في الحديث النبوي مرفوعتين لا منصوبتين، ولكن سيبويه استفاد من الحديث لمعالجة قضية نحوية وليوضح فكرة الباب الذي عرضهما فيه ، وهو نصب المصادر بافعال مضمرة متروكة، فأتى بهما منصوبتين، فالنصب ليس من نطق الرسول وانما هو من صنع سيبويه ، او نقله عن العرب ، كما سيظهر في ما بعد في الرفع . فلا يجوز اذن ان يعد شاهدا من شواهد حديث عند سيبويه ، ولو ذهبنا الى ذلك لكانما اعترفنا بان النصب انما هو الرفع، وهو ليسه .

وقد نسب النفخ « سبوحا قدوسا رب الملائكة والروح » الى النبي، وقد حدينا اعتمادا على ما ورد في « عون المعبود » الذي اتى بقول لا يسمى عياض يتحدث فيه عن حديث النبي (٤٦) ( سبوح قدوس رب الملائكة والروح ) قال القاضي عياض (٤٧) : « وقيل فيه سبوحا

(٤٤) الكتاب ١ / ٢٢٧

(٤٥) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة . وفي مسند ابن حنبل ٦ / ١٤٨ : « سبوح قدوس رب الملائكة والروح » . بالرفع . وكذلك في سنن ابي داود ١ / ٢٠١ وفي سنن ابي داود ١ : ٢٢٥ من عون المعبود

(٤٦) سنن ابي داود ١ : ٢٠١

(٤٧) عون المعبود ٣ / ١٢٤

قدوسا على تقدير اسبح سبوحا او انكر ، او اعظم ، او اعبد ( رب  
الملائكة والروح ) هو من عطف الخاص على العام ، لان الروح مسن  
الملائكة ، وهو ملك عظيم ، يكون اذا وصف كجميع الملائكة . وقيل ،  
يحتمل ان يكون جبريل .

وقول القاضي عياض : « وقيل فيه سبوحا قدوسا » ليس معناه  
ان النبي كان ينصب فيقول هذا القول ، لعدة دلالات منها :

١ - لو كان القاضي عياض ينسب النصب الى النبي لاسنده باحدى  
الطرق .

٢ - يستخدم القاضي عياض أسلوب « قيل » المبني للمجهول ، وليس  
فيه تحديد او اشارة الى القائل ، ففيه النسبة معيبة مسسا  
يوحي ان هذا القول قول عام .

٣ - يلح من سياق كلام القاضي عياض انه يريد ان يعالج لفظ  
الحديث من الناحية اللغوية والنحوية ؛ فقد اورد صاحب عون  
المعبود قولة القاضي في سياق شرح معنى « سبوح قدوس » ،  
وسياق بيان الواجه الاعرابية واللغوية والاشتقاقية ، وهو  
يستأنس برأي القاضي في هذا المجال .

بالاضافة الى ذلك كله فان « عون المعبود » لا يقصوم بدور  
الجامع للأحاديث او تصنيفها وتحقيقتها، وانما بدور الشارح لما ورد  
في سنن أبي داود وما ورد فيه من أحاديث . ولم يرد النصب في  
هذه السنن .

وقد ورد « سبوح قدوس رب الملائكة والروح » بالرفع في  
صفحة كتاب سيويه نفسها التي ورد فيها النصب ، وعدّه النفاخ من بين  
الاحاديث التي استشهد بها سيويه . ومع ان هذا القول حديث  
نبوي - كما اشرت اليه في الحاشية حين الحديث عن النصب ، الا  
انه في المقام الذي اوردته سيويه فيه لا يعدّ حديثا، وانما قولا من اقوال

العرب ما دام نسبه اليهم، قال سيبويه بعد الحديث عن النصب: « ومن العرب من يرفع فيقول : ( سُبُوْحٌ قُدُوْسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ) ، كما قال اهلُ ذاك وصادقٌ واللّه ؛ وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا » . وما دام كذلك فلا يجوز ان يُعَدَّ من بين الاحاديث التي احتج بها سيبويه ؛ ولو جاز لجاز ان نعد (٤٨) « فَأَنْزَلْنٰ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا » الذي استشهد (٤٩) به سيبويه على النون الخفيفة والثقيلة حديثا، مع انه فعلا حديث نبوي ، ولكنه في الاصل من شعر عبد الله بن رواحة، ثم أعجب به النبي ، فكرره مرارا ، وصار حديثا تناقله رواة الحديث ؛ غير ان سيبويه حينما استشهد به نسبه الى عبد الله بن رواحة ؛ فهو قول عبد الله ، ولو نسبه الى النبي لكان قول النبي وحديثه .

من هذه الوقفة يتبين لنا ان ما صحَّح ان يُعَدَّ من الاحاديث التي احتج بها سيبويه، مما ذكره الفكي والنفاح، حديثان اثنان : الاول « ونخلع ونترك من يفجرك » . والثاني « ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » .

ولقد حاولت ان اتعمق كتاب سيبويه لالتقط بعض درر الحديث التي زين كتابه بها ؛ وكتاب سيبويه بحر شاسع، كلما اعدت النظر فيه واملعت اكتشفت شيئا جديدا ؛ ولكن اكتشاف الحديث فيه ليس امرا يسيرا . تفحصت الكتاب جملة جملة، وكوّنت ما ظننت انه حديث او توقعت ، لان سيبويه لا يصرّح به ، ثم استشرت بعض الكتب التي تفهرس الحديث ، فاستخرجت ثلاثة اخرى عرضتها على كتب الحديث ووثقتها .

اما الحديث الاول فاستشهد به سيبويه في « باب تسمية المذكر

(٤٨) الحديث في : صحيح البخاري كتاب الجهاد ٢٤ . باب القدر ١٦ . باب الادب ٩٠ وصحيح مسلم . كتاب الجهاد . حديث ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٢

(٤٩) انظر : الكتاب ٣ : ٥١١

والمؤنث « وهو الذي استشهد به الخليل كما مر . قال سيبويه (٥٠) »  
« وما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يَفْعَةُ ، وجاريسة  
يَفْعَةُ ، وهذا رجل رُبْعَةٌ ، وامرأة رُبْعَةٌ ؛ فأما ما جاء من المؤنث لا يقع الا للمذكر  
وصفا ، فكانه في الاصل صفة لسلعة او نفس ، كما قال (٥١) ( لا يدخل  
الجنة الا نفس مسلحة ) . »

أما الثاني فاستشهد به في باب « إن وأن » مبينا المواطن التي  
تفتح فيها همزة أن وتكسر قال (٥٢) : « وتقول (٥٣) : ( لبيك ان الحمد  
والنعمه لك ) . وان شئت قلت ان ، ولو قال انسان ان « أن » في  
موضع جر في هذه الاشياء ؛ ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز  
فيه حذف الجار ، كما حذفوا رُبَّ في قولهم :

وبلد تحسبه مكسوحا

لكان قولا قويا . »

أما الثالث فقد استشهد به في باب « تسميتك الحروف بالظروف  
وغيرها من الاسماء » . قال (٥٤) : « وأما ثم وأين وحيث ونحوهن اذا  
صيرت اسما لرجل او امرأة او حرف او كلمة ، فلا بد لهن من ان  
يتغيرن عن حالهن ويصرن بمنزلة زيد وعمرو ، لانك وشمتهن بذلك  
الموضع ، كما تغيرت ليت وان ، فان أردت حكاية هذه الحروف تركتها

(٥٠) الكسب ٣ / ٢٢٧

(٥١) انظر : صحيح مسلم . كتاب الايمان . حديث ١٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وسنن ابن  
ماجة ، كتاب الصيام ، حديث ٢٥

(٥٢) الكتاب ٣ : ١٢٨

(٥٣) انظر : الموطأ . كتاب الحج . باب العمل في الامل . وصحيح البخاري : كتاب  
الحج . وصحيح مسلم . حج حديث ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، وصحيح الترمذي ابواب  
الحج . باب ما جاء في الطيبة . وسنن النسائي : مناسك الحج ( الطيبة ) . سنن  
ابن ماجة . مناسك الحج . باب الطيبة

(٥٤) الكسب ٢ / ٢٦٨

على حالها ، كما قال (٥٥) : ( ان الله ينهاكم عن قِيلٍ وَقَالَ ) ومنهم من يقول عن قِيلٍ وَقَالَ لما جعله اسما ، وفي الحكاية قالوا: **مِنْ سُبِّ** الى **دُبِّ** ، وان شئت **مُذْ سُبِّ الى دُبِّ** .

وقد ذكر سيويوه الحديث مرويا بالمعنى لا بالحرف . ولكن موطن الاستشهاد ثابت في الكتب التي روت الحديث . والاستفادة من قول النبي بيّنة ، فهو بين هنا ان الفعلين « قيل وقال » يدلان على المصدرية في وضعهما كما هما من غير تحويل، مع جواز دخول الجر عليهما . قال الاستاذ محمود شاكر (٥٦) : « وهما مصدران بمعنى الاشارة الى هذين الفعلين الماضيين يجعلان حكاية متضمنة للضمير والاعراب ، على اجرائها مجرى الاسماء، خلويين من الضمير فيدخل عليهما حرف التعريف لذلك ، فيقال : **القيل والقيل** . »

وقد صرح بهذا الحديث الفراء واحتج به في بيان اصل **الآن** قال (٥٧) « وان شئت جعلت « الآن » اصلها من قولك **آن لك** ان تفعل اذلت عليها الالف واللام ثم تركتها على مذهب فعل ، فأتاها النصب من نصب فعل ؛ وهو وجهه جيد كما قالوا : نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال ، فكانتا كالاسمين ، فهما **قيل** و**قيل** ولو خفضتا على أنهما أخرجتا من نية الفعل كان صوابا ؛ سمعنا العرب تقول : **مِنْ سُبِّ الى دُبِّ بالفتح** ، **ومن سُبِّ الى دُبِّ** ، يقولون : **مُذْ كان صغيرا الى ان دُبِّ** . وهو فعيل . »

(٥٥) الحديث بالحرف في تفسير الطبري ٢ / ٦٦ بولاق : « ان الله عز وجل كره لكم الاثنا قيل وقال ، واضاعة المال ، وكثرة السؤال ، فاذا شئت رأيت في قيل وقال يومه اجمع ، وصدر ليلته . »

وفي لسان العرب . مادة « قول » : « روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال ، واضاعة المال » وفي تاج العروس . مادة « قول » ايضا : « وفي الحديث : نهى عن قيل وقال واضاعة المال »

(٥٦) تفسير الطبري ٥ / ٦٠٠ دار المعارف ( الحاشية ) .

(٥٧) معاني القرآن ١ : ٤٦٨ . وانظر : اللامات ص ٣٩ ، والاتصاف بمسألة ٧١ وشرح الفصل ٤ / ١٠٣

هذه احاديث ثلاثة احتجّ بها سيبويه ، ولعلّ في كتابه احاديث اخرى لم اهتمد اليها ، وقد يهتدي اليها آخرون .

**وما هو ضروري في هذا الصدد ان انكسر من خلال ما مرّ ان سيبويه كان يعامل قسما من الاحاديث معاملة تختلف عن القسم الآخر ،** كان يورد احاديث القسم الاول بعد ان يغير فيها ما يخدم الفكرة التي يتحدث عنها ، ولكنه ينظر في هذه الحالة الى ما استشهد به وكأنه عبارة نثرية ؛ ومثل هذا لا يعد من ضمن الاحاديث التي استشهد بها ، وبخاصة اذا كان موطن الشاهد ليس مذكورا في احدي روايات الحديث . اما احاديث القسم الآخر فكان يوردها كما هي من غير تغيير او تعديل ، واذا طرأ عليها ما يخالف الرواية المشهورة فان موطن الشاهد يبقى ثابتا لا يمتّ به تغيير ، واحاديث هذا القسم تُكسّد من شواهد الحديث في الكتاب .

ومن يعن النظر في الاسلوب الذي يتّم به سيبويه القسم الاول بجده نحو « واما قولهم » او « وقد تقول ... » او « واما ... » ، بينما يقدم القسم الثاني بـ « مثل ذلك ... » او « كما قال ... » والاسلوب الاخير اوضح اشارة الى ان ما يورده واحد من احاديث النبي .

يتبادر الى الذهن في نهاية هذا البحث سؤالان يبحثان عن الاجابة عنهما :

**الاول :** لِمَ كانت احاديث سيبويه التي احتج بها قليلة الى هذا الحد اللانست ؟

**الثاني :** لِمَ كان سيبويه يسوق الحديث دون ان ينسبه الى النبي ا وفي تصوري ان الاجابة عنهما تكمن في حقيقتين اثنتين احدهما تكمل الاخرى :

**الاولى :** ان سيبويه كان ممن سمعوا الحديث ولكنه كان (٥٨)

« شديد الاخذ » حذراً، حريصاً، دقيقاً في كل ما يقول ، وفي نسبة ما ينسب من الشواهد ؛ فانه كان يخشى ان ينسب الى النبي فيقول « قال النبي » او « وفي الحديث » ثم يظهر خلاف ما ذكر . ومردقُ سيبويه مَجْمَع عليه . قيل (٥٩) ليونس : ان سيبويه الف كتابا في الف ورقة في علم الخليل . فقال : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب ان يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني .

وقد ترسخت الثقة بسيبويه من خلال نسبته شواهد الشعر الى اصحابها ؛ فشواهد اصحّ الشواهد (٦٠) « اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع ان فيها ابياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ؛ وقد خرج كتابه الى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن احد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى انه اتى بشعر منكر » .

اما الثانية : فان الوضع في الحديث والكذب على النبي جعل التحرج والتحرز مبداً من مبادئ سيبويه ( ت ١٨٠ هـ ) التي لا يتزحزح عنها ، ولم تظهر المسانيد التي جمعت الاحاديث ودونها ، والتي حثت الموضوع منها الا في فترة تالية لسيبويه ، وأول (٦١) من الف لها ابو داود سليمان الطيالسي ( ت ٢٠٤ هـ ) ثم تلا المسانيد كتب الاحاح ، وصاحب اولها البخاري ( ت ٢٥٩ هـ ) الذي اجمع المحققون على (٦٢) « ان كتابه اصح كتاب بعد القرآن » . وكان مسلم يقول

(٥٩) انباء النحويين واللغويين من ٧٢ .

(٦٠) جريدة الادب ١ : ١٦ - ١٧ .

(٦١) النظر : اصول الحديث من ١٨٢ .

(٦٢) شرح صحيح البخاري - ( المقدمة ) -

له (٦٣) « يا طبيب الحديث » .

وكتب الصحاح هي (٦٤) ذروة الفن في تحقيق الحديث ، وضع أصحابها شروط الأحاديث الصحاح التي اطمان اليها المؤمنون ، وبيّنوا متواتر الحديث ، وآحاده ، ومشهوره ، وعزیزه ، وغريبه ، ومقبوله ، ومردوده ، وشاذّه ، ومنكره ، ومحكمه ، ومختلفه ، ومعلّقه ، ومرسله ، ومنقطعه ، ومعضله .

ومن ينظر في كتب النحاة بعد تأليف الصحاح يجد ان الاحتجاج بالحديث بدأ يزداد ، والتصريح بأنه حديث اخذ يلزم كل ذكر له . فقد اطمان النحاة وتميّقت الثقة ؛ ويأتي في طليعة هؤلاء نحاة المدرسة البغدادية الذين يُعَدُّ (٦٥) الاحتجاج بالحديث في كتبهم والاكتار منه ميزة واضحة من مزايا مدرستهم ، ومن ابرزهم في الاحتجاج بسنه الزجاجي ، والفارسي ، وابن جنبي، والزمخشري . فابن شروف وابن عصفور وابن مالك ليسوا الا مقتفين لآثار نحاة المدرسة البغدادية في هذا المضمار .

د. محمود حسني محمود

(٦٣) المصدر نفسه - ( المقدمة )

(٦٤) انظر : الحديث النبوي من الوجهة البلاغية ص ٢٦

(٦٥) انظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص ١٤٧

## ثبت المصادر والمراجع

- ١ - د. ابراهيم منكور - مجمع اللغة العربية في ٣٠ عاما - الطبعة الثانية ١٩٧١ م .
- ٢ - الاشموني - شرح الاشموني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الاولى ١٩٥٥ م .
- ٣ - ابن الاثير - النهاية في غريب الحديث - تحقيق الطناحي ، دار احياء الكتب العربية .
- ٤ - ابن الانباري - الانصاف ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة ١٩٦١ م .
- ٥ - ابن جنى - المنصف ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، الطبعة الاولى ١٩٥٤ م .
- ٦ - ابن السراج - الاصول في النحو ، تحقيق د. عبد السلام الفتلي ، بغداد ١٩٧٣ م .
- ٧ - ابن سعد - طبقات ابن سعد ، بيروت ١٩٥٧ م .
- ٨ - ابن الطيب المغربي - شرح الاقتراح ، مخطوطة مصورة ملك الزميل الدكتور محمد اسماعيل عواد .
- ٩ - ابن ماجة - سنن ابن ماجة . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار احياء الكتب العربية .
- ١٠ - ابن منظور - لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٥ م .
- ١١ - ابن يعيش - شرح المفصل ، المطبعة المنيرية .
- ١٢ - ابو داود - سنن ابي داود ، مطبعة الحلبي ، الطبعة

الاولى ١٩٥٢م .

- ١٣ - ابو الطيب محمد شمس الحق - عون المعبود في شرح سنن  
ابي داود ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م .
- ١٤ - ابو علي الفارسي - الايضاح العضدي ، تحقيق حسن  
شاذلي فرهود . دار الكتب . الطبعة الاولى . . ١٩٦٩م .
- ١٥ - احمد بن حنبل - مسند ابن حنبل ، بيروت .
- ١٦ - احمد راتب النفاخ - شواهد كتاب سيوييه ، دار الامانة ،  
الطبعة الاولى ١٩٧٠م .
- ١٧ - د. احمد مكي الانصاري - ابو زكريا الفراء ، القاهرة ١٩٦٤م .
- ١٨ - د. احمد مكي الانصاري - سيوييه والقراءات ، دار المعارف  
بمصر ١٩٧٢م .
- ١٩ - البخاري - صحيح البخاري ، بولاق ، ١٣١٥ هـ .
- ٢٠ - البغدادي - خزانة الادب ، تحقيق عبد السلام هارون ،  
القاهرة ١٩٦٧م .
- ٢١ - الترمذي - صحيح الترمذي ، الطبعة المصرية ، الطبعة  
الاولى ١٩٣١م .
- ٢٢ - الجاحظ - البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ،  
الطبعة الثانية ١٩٦١م .
- ٢٣ - الذهبي - سير اعلام النبلاء ، تحقيق ابراهيم اليباري .
- ٢٤ - الذهبي - ميزان الاعتدال ، تحقيق محمد الجاوي ، مطبعة  
الخطبي .
- ٢٥ - الزبيدي - تاج العروس ، بيروت ١٩٦٦م .
- ٢٦ - الزبيدي - طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق ابو الفضل

- ابراهيم . القاهرة . الطبعة الاولى ١٩٥٤ م .
- ٢٧ — الزجاج — ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى قراعة ،  
القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢٨ — الزجاجي — اشتقاق اسماء الله ، تحقيق د. عبد الحسين  
المبارك . النجف الاشرف ١٩٧٤ م .
- ٢٩ — الزجاجي — اللامات ، تحقيق د. مازن مبارك . دمشق ١٩٦٩ م .
- ٣٠ — الزمخشري — الفائق في غريب الحديث . تحقيق ابو الفضل  
ابراهيم . القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٤٨ م .
- ٣١ — سيبويه — الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ١٩٦٨ م .  
سيبويه — الكتاب ، بولاق .
- ٣٢ — د. شوقي ضيف — المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ٣٣ — الدائري — تاريخ الطبري ، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف .  
الدائري — تاريخ الطبري ، بولاق ، الطبعة الاولى ١٣٢٤ هـ .
- ٣٤ — طه الراوي — نظرات في اللغة والنحو ، بيروت ، الطبعة  
الاولى ١٩٦٢ م .
- ٣٥ — د. عبد الرحمن السيد — مدرسة البصرة النحوية ، دار  
المعارف ، الطبعة الاولى ١٩٦٨ م .
- ٣٦ — د. سيد الفتاح شلبي — ابو علي الفارسي ، مكتبة نهضة مصر .
- ٣٧ — عثمان فكي — الاستشهاد في النحو العربي ، رسالة ماجستير  
مقدمة الى كلية دار العلوم في ١٩٦٩ م .
- ٣٨ — د. عز الدين السيد — الحديث النبوي ، القاهرة ، ط ١٩٧٣ م .
- ٣٩ — الفراء — معاني القرآن ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،  
الطبعة الاولى ١٩٥٥ م .

- ٤٠ - القنطري - إنباه الرواة ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،  
القاهرة ١٩٥٢م .
- ٤١ - الكرماني - شرح صحيح البخاري ، المطبعة البهيسة المصرية .
- ٤٢ - مالك بن انس - الموطأ ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ،  
دار احياء الكتب العربية ١٩٥١م .
- ٤٣ - البرد - المقتضب ، تحقيق محمد عضيمة ، القاهرة ١٣٨٥هـ .
- ٤٤ - محمد الخضر حسين - دراسات في العربية ، دمشق ،  
الطبعة الثانية ١٩٦٠م .
- ٤٥ - د. محمد الخطيب - اصول الحديث ، لبنان ، الطبعة  
الاولى ١٩٦٧م .
- ٤٦ - د. محمود حسني محمود - المدرسة البغدادية في تاريخ  
النحو العربي ، مكتبة الجامعة الاردنية ، ضمن مجموعة  
الرسائل الجامعية .
- ٤٧ - مسلم - صحيح مسلم ، دار احياء الكتب العربية .
- ٤٨ - د. موسى بناي - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (دراسة)  
بغداد ١٩٧٦م .
- ٤٩ - النسائي - سنن النسائي ، المطبعة المصرية .